

القطاع الصناعي

نظرة عامة

سجل الناتج الصناعي المحلي الإجمالي للدول العربية تراجعاً بنسبة بلغت حوالي 1.3 في المائة عام 2013 مقارنة بعام 2012، وهو ما يعزى بشكل رئيسي إلى انكماش ناتج قطاع الصناعات الاستخراجية بنحو 2.6 في المائة نتيجة تراجع كميات الانتاج النفطي ببعض الدول العربية وتراجع الأسعار العالمية للنفط. بالمقابل نمت القيمة المضافة للصناعة التحويلية في عام 2013 مقارنة بعام 2012 بنسبة حوالي 4.4 في المائة، وهي نسبة تفوق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية ككل البالغ حوالي 3.8 في المائة. وتحققت نسبة النمو تلك بفضل نمو الاستثمارات في الصناعات التحويلية في القطاعات المختلفة، وبفضل تحسن تنافسية بعض الصناعات التحويلية العربية.

أظهرت مؤشرات الأداء للصناعات الاستخراجية للعام 2013، انخفاض إنتاج النفط العربي بنسبة حوالي 3.7 في المائة مقارنة بعام 2012 وشمل ذلك الانخفاض إنتاج معظم الدول العربية المنتجة للنفط وإن تفاوت ذلك من دولة لأخرى، ويعود ذلك إلى الأوضاع الاستثنائية التي تمر بها بعض الدول العربية المنتجة للنفط وإلى أسباب فنية بالنسبة لبعض الدول العربية الأخرى المتضمنة في تلك المجموعة. بالمقابل ارتفع إنتاج الدول العربية من الغاز الطبيعي المسوق في عام 2012، بنسبة 4.3 في المائة مقارنة بعام 2011.

وفي مجال التعدين، لم يشهد هذا القطاع أي تغيير خلال العام 2013 بالمقارنة مع عام 2012 في الاحتياطيات أو الكميات المنتجة من خامات النحاس والزنك والرصاص والحديد والصلب والفحم الحجري عدا إنتاج خام الفوسفات والذي شهد إنتاجه نمواً كبيراً ونسبة حوالي 30.9 في المائة.

وشهدت الصناعات التحويلية في الدول العربية خلال عام 2013، نمواً إيجابياً بالمقارنة مع العام السابق، بلغ نحو 4.4 في المائة، وتحققت أعلى معدلات النمو في قطاع التشييد، بمعدل نمو بلغ حوالي 12.5 في المائة وسجلت كذلك صناعات مواد البناء والصناعات الهيدروكربونية والكيميائية والصناعات الغذائية نمواً إيجابياً.

وأظهرت المؤشرات ارتفاع مساهمة القطاع الصناعي في توفير فرص العمل لحوالي 16.8 في المائة من إجمالي القوى العاملة. وبلغ متوسط نصيب العامل الصناعي من القيمة المضافة في القطاع الصناعي في عام 2013، ليصل إلى حوالي 66.4 ألف دولار. وبلغت نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية حوالي 9.2 في المائة، كما بلغ معدل النمو السنوي لهذه الصناعة خلال الفترة (2009 – 2013) حوالي 9.8 في المائة.

الناتج الصناعي العربي

بلغ إجمالي الناتج المحلي لقطاع الصناعة في الدول العربية حوالي 1270.7 مليار دولار في عام 2013 مقابل حوالي 1287.6 مليار دولار في عام 2012. وجاء التراجع في الناتج الصناعي محصلة لتراجع الإنتاج النفطي في معظم الدول العربية وبخاصة ليبيا وسورية. وشكلت المساهمة الكلية للقطاع الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في عام 2013 ما نسبته حوالي 46.5 في المائة مقابل حوالي 48.9 في المائة عام 2012. وعلى مستوى الدول تراوحت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2013 بين حوالي 2.3 في المائة في جيبوتي و69.7 في المائة في الكويت، الملحق (3/4). فيما بلغت نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية للدول العربية في الناتج المحلي الإجمالي عام 2013 حوالي 37.2 في المائة بينما كانت نسبة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لذات العام حوالي 9.2 في المائة، الجدول (1)، والملحق (4/3).

الجدول رقم (1)
قيمة الناتج الصناعي العربي (بالأسعار الجارية)
(2013-2009)

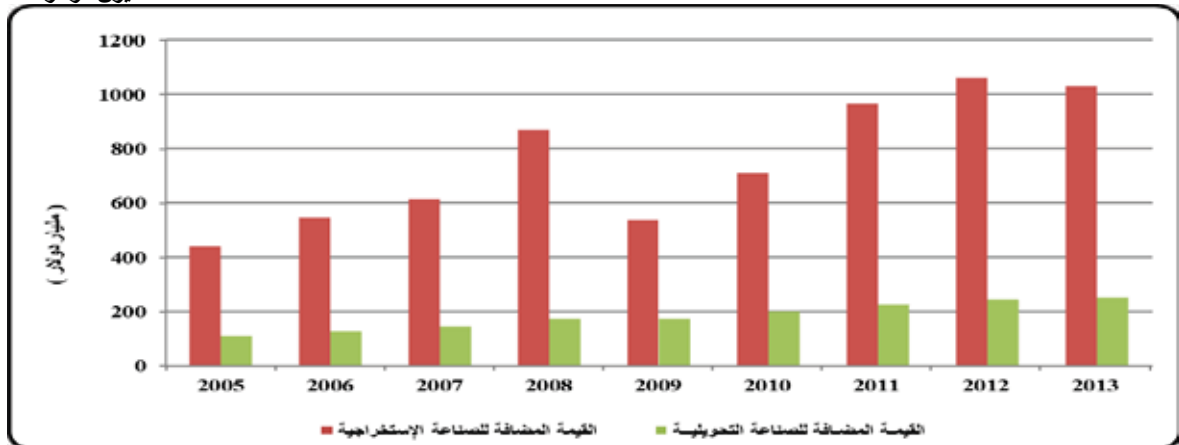
(مليار دولار)

السنة	الصناعة الاستخراجية			الصناعة التحويلية			إجمالي القطاع الصناعي		
	القيمة المضافة (%)	معدل النمو السنوي (%)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	القيمة المضافة (%)	معدل النمو السنوي (%)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	القيمة المضافة (%)	معدل النمو السنوي (%)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)
2009	537.6	38.0-	30.2	174.3	0.2-	9.8	711.9	31.7-	40.0
2010	708.4	31.8	34.1	200.2	14.9	9.6	908.6	27.6	43.7
2011	950.0	34.1	39.8	222.5	11.1	9.3	1172.5	29.0	49.1
2012	1045.3	10.0	39.7	242.3	8.9	9.2	1287.6	9.8	48.9
2013	1017.8	2.6-	37.2	252.9	4.4	9.2	1270.7	1.3-	46.5

المصدر: الملحق (2/2) و(4/1) و(4/2) و(4/3).

الشكل (1): تطور القيمة المضافة لكل من الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية في الدول العربية خلال الفترة (2013-2005)

مليون دولار



المصدر: الملحق رقم (1/4) و(2/4).

وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الصناعي العربي في عام 2013 حوالي 3769 دولاراً، وتفاوت متوسط نصيب الفرد من دولة عربية لأخرى في عام 2013 تفاوتاً كبيراً، حيث تراوح بين حوالي 71 ألف دولاراً للفرد في قطر و34 دولار للفرد في جيبوتي.

الصناعات الاستخراجية

تشمل الصناعات الاستخراجية في الدول العربية صناعات استخراج النفط والغاز الطبيعي وخامات المعادن كالحديد، والنحاس، والزنك، والذهب، والخامات غير المعدنية كالفسفات والبوتاس والمحاجر. وبلغت القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية في الدول العربية مجتمعة في عام 2013 حوالي 1017.8 مليار دولار، وتراجعت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 39.7 في المائة عام 2012 إلى حوالي 37.2 في المائة عام 2013، وذلك نتيجة لانخفاض إنتاج النفط في بعض الدول العربية، الملحق (1/4).

أظهرت مؤشرات الأداء تراجع إنتاج النفط في الدول العربية في عام 2013 بنسبة 3.7 في المائة مقارنةً بعام 2012 وشمل التراجع معظم الدول العربية المصدرة الصافية للنفط، مثل ليبيا واليمن وقطر والكويت والسعودية. وتراوحت نسب التراجع بين 0.7 في المائة في السعودية و81.8 في المائة في سورية. واختلفت أسباب انخفاض إنتاج النفط من بلد لآخر، فبعضها مرده لأسباب فنية وبعضها الآخر متأثراً بالظروف والمتغيرات التي تعيشها بعض تلك الدول. وعلى العكس من ذلك، شهدت دول عربية أخرى زيادات في إنتاجها النفطي خلال عام 2013 بالمقارنة مع العام السابق، حيث بلغت الزيادة نحو 3.8 في المائة في عُمان، و3.7 في المائة في السودان، و3.3 في المائة في الإمارات، و2.8 في المائة في العراق، و1.6 في المائة في البحرين، و0.2 في المائة و0.1 في المائة في كل من الجزائر ومصر.

وبالمقابل ارتفع إنتاج الدول العربية من الغاز الطبيعي المسوق في عام 2013 بنسبة 4.3 في المائة مقارنةً بعام 2012 وشملت الزيادة إنتاج كل من ليبيا بنسبة 130.4 في المائة، والكويت بنسبة 14.8 في المائة، والبحرين بنسبة 7.9 في المائة، والسعودية بنسبة 7.6 في المائة، وعُمان بنسبة 6.3 في المائة، وكل من الجزائر والإمارات بنسبة 3.8 في المائة لكل منهما، فيما تراجع إنتاج سورية بنسبة 13.9 في المائة، والعراق بنسبة 5.3 في المائة، ومصر بنسبة 4.1 في المائة وتونس بنسبة 3.6 في المائة. وهناك عدد آخر من الدول العربية كاليمن والأردن التي تنتج الغاز الطبيعي بكميات قليلة نسبياً للاستخدامات المحلية وللتصدير لم يتوفر لها احصاءات في هذا الصدد.

تمتلك الدول العربية كميات كبيرة من المعادن والخامات الصناعية الواعدة، إلا أنها غير مستكشفة أو غير مدروسة بالقدر الكافي إما لقلّة الاهتمام أو لمحدودية الاستثمار بهذا القطاع. وتبين المؤشرات الإنتاجية الراهنة لقطاع التعدين محدودية الطاقات الإنتاجية والإنتاج من المعادن، وضعف عمليات التوسع والتطوير لمعظم القوائم منها حيث ظلت مؤشرات إنتاج خامات مثل النحاس والزنك والرصاص والحديد والفحم الحجري في عام 2013 عند مستويات العام السابق، إذ بلغ إنتاج الدول العربية من خام الحديد 23.3 مليون طن. وتصدرت موريتانيا الدول العربية الأكثر إنتاجاً حيث بلغ إنتاجها نحو 13.8 مليون طن، كما بلغ إنتاج الدول العربية من خام الزنك 146.2 ألف طن، ومن خام النحاس 61.5 ألف طن ومن الفحم الحجري حوالي 1.3 مليون طن. وأظهرت مؤشرات إنتاج خام الفوسفات زيادة كبيرة بنسبة

حوالي 30.9 في المائة، حيث بلغت حوالي 63.9 مليون طن. وتوزعت هذه الزيادة بين مصر والسعودية وسورية والمغرب والعراق والجزائر وتونس والأردن. وتتصدر المغرب ومصر وتونس والأردن والسعودية قائمة الدول العربية المنتجة الرئيسية للفوسفات. ولم تشهد احتياطيات النفط والغاز وخام الحديد أي إضافات جديدة في عام 2013 على المستوى العربي الكلي، وبقيت عند نفس مستويات عام 2012، الملحق (5/4).

وتشكل الصناعات الاستخراجية أهمية استثنائية في اقتصاديات العديد من الدول العربية حيث تمثل نسبة عالية من ناتجها المحلي الإجمالي، فقد بلغت نسبتها في ليبيا نحو 62.0 في المائة، وفي الكويت حوالي 62.9 في المائة، وفي العراق 55.6 في المائة، وفي قطر 54.4 في المائة، وفي عُمان 50.0 في المائة، وفي السعودية 44.8 في المائة، وفي الإمارات 39.1 في المائة. وتراوحت نسبة مساهمتها في الناتج بين 23.3 في المائة و28.9 في المائة في كل من اليمن والبحرين وموريتانيا والجزائر، وبلغت أقل من 10 في المائة في مصر وتونس والسودان والمغرب والأردن ولبنان وجيبوتي.

وتبعاً لتلك المؤشرات فإن الصناعات الاستخراجية تمثل مركز الثقل في اقتصادات دول عربية كثيرة، إذ تشير دراسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة حول أهمية الصناعة الاستخراجية إلى أن خمس دول عربية احتلت المراكز الخمسة الأولى في قائمة الدول العشرين الأكثر اعتماداً على إنتاج وتصدير النفط والغاز عالمياً، وكذلك ضمت قائمة أكبر عشرين دولة مصدرة للمعادن في العالم دولة عربية وحيدة وهي المغرب⁽¹⁾.

خلال عام 2013، واصلت الدول العربية المنتجة للنفط جهودها في تطوير الحقول العاملة، كذلك تواصلت جهود الدول العربية في عمليات الاستكشاف والتطوير لإنتاج الغاز الطبيعي لمواجهة الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية لتنافسية أسعار الغاز الطبيعي والتي تقل عن أسعار المشتقات النفطية من جهة، ولكونه مصدر للطاقة صديق للبيئة من جهة أخرى.

وفيما يتصل بالصناعات الاستخراجية غير النفطية، فاستقر إنتاجها عام 2013 عند مستوياته للعام المنصرم 2012، باستثناء إنتاج معدن خام الفوسفات الذي ارتفع بأكثر من الربع. وحافظت المغرب على موقعها كأحد أهم الدول على مستوى العالم في إنتاج وتصدير هذه السلعة إذ بلغ إنتاجها في العام 2013 حوالي 28 مليون طن. في حين تتصدر موريتانيا قائمة الدول العربية من حيث إنتاج خام الحديد حيث بلغ إنتاجها حوالي 13.8 مليون طن، تليها الجزائر بحوالي 4.5 مليون طن، ومصر بحوالي 2.9 مليون طن، الملحق (5/4).

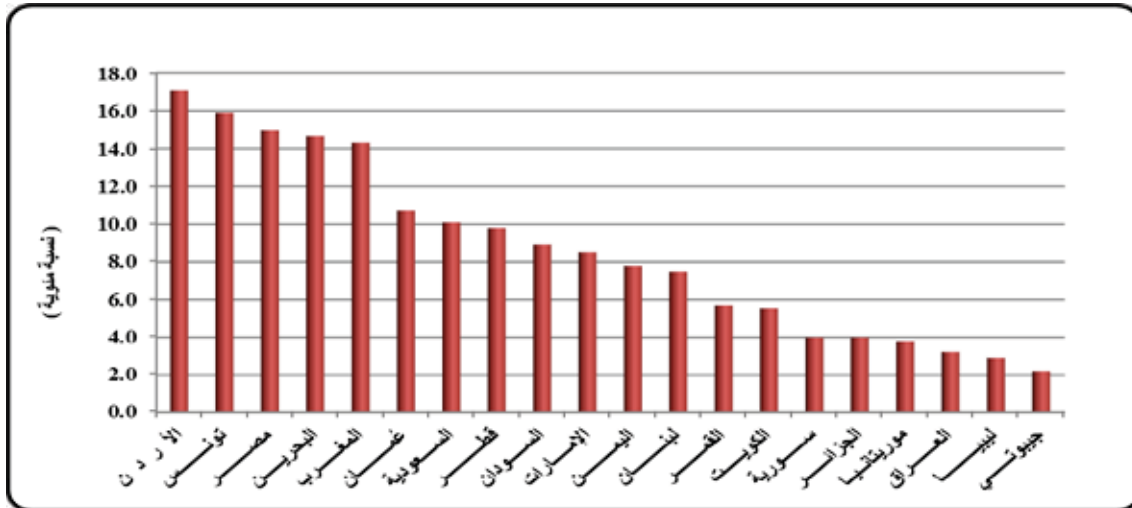
الصناعات التحويلية

بمرور الزمن تتعزز باضطراد أهمية قطاع الصناعات التحويلية في الوطن العربي انطلاقاً من الفرص الواسعة التي يوفرها هذا القطاع لتنويع مصادر الدخل وتلبية احتياجات السوق المحلية من السلع والخدمات وتنمية وتأمين مزيد من الصادرات وفرص العمل. وبلغت القيمة المضافة للصناعات التحويلية العربية عام 2013 حوالي 252.9 مليار دولار مقارنة بحوالي 242.3 مليار دولار في العام 2012، وبمعدل نمو بلغ حوالي 4.4 في المائة. وتفاوتت معدلات النمو

(1) UNCTAD, "Extracting Industries: Optimizing Value Retention in Host Countries", 2012.

التي حققتها الصناعات التحويلية في الدول العربية تفاوتاً كبيراً، حيث يمكن تقسيم الدول العربية في هذا الإطار إلى أربع مجموعات. تتمثل المجموعة الأولى في الدول التي حققت نسب نمو أعلى من 10 في المائة، وهي الجزائر والكويت والأردن وموريتانيا، فيما تتمثل المجموعة الثانية في الدول التي حققت معدلات نمو تراوحت بين 5 في المائة و10 في المائة وهي الإمارات والبحرين ولبنان والمغرب والعراق وجيبوتي. فيما سجلت دول المجموعة الثالثة معدلات نمو في ناتج قطاع الصناعة التحويلية دون 5 في المائة مثل السعودية والقمر وتونس واليمن ومصر وقطر والكويت. في المقابل سجلت دول المجموعة الرابعة انكماشاً في ناتج قطاع الصناعات التحويلية والذي تراجع بنسبة 38.3 في المائة في ليبيا، وانخفض في السودان بنسبة 9.5 في المائة. ويعود سبب التراجع الحاد في ناتج قطاع الصناعات التحويلية إلى التطورات السياسية غير المواتية في تلك البلدان. واحتلت السعودية المركز الأول في قائمة الدول العربية من حيث القيمة المضافة للصناعات التحويلية تليها مصر ثم الإمارات وقطر والمغرب فيما تصدرت الأردن وتونس ومصر الدول العربية من حيث نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2013، بنسب للمساهمة تراوحت في هذه الدول بين 14.3-17 في المائة من الناتج في هذه البلدان، الملحق (2/4) والشكل رقم (2).

الشكل (2): مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية عام 2013



المصدر: الملحق (2/4).

ورغم نمو القيمة المضافة بالصناعات التحويلية في البلدان العربية بنحو 9.8 في المائة في المتوسط خلال الفترة (2009-2013) إلا أن هذا المعدل لا يزال متواضعاً إذا ما قورن بنظيرها في البلدان النامية حديثة التصنيع، والذي بلغ حوالي 19 في المائة في كل من تركيا وفيتنام، و18 في المائة في سيرلانكا، و21 في المائة في سنغافورة، و24 في المائة في كل من ماليزيا واندونيسيا، و31 في المائة في كوريا الجنوبية، و24 في المائة في دول شرق أوروبا⁽²⁾. ومما لا شك فيه أنّ التباطؤ في نمو الصناعات التحويلية العربية على استمرار تنامي معدلات البطالة في الدول العربية وتدني إنتاجية العاملين في الصناعات التحويلية، وحصتهم من القيمة المضافة الصناعية. ورغم اختلاف نسبة النمو والإنتاجية في

(2) المعهد العربي للتخطيط: تقرير التنمية العربية، الكويت 2013، الجزء الأول، ص83.

قطاعات الصناعات التحويلية المختلفة من دولة لأخرى وصناعة لأخرى بين الدول العربية، فإن التوجه العام لنمو الصناعات التحويلية لا يزال متواضعاً رغم القناعات الراسخة بأنه من أكثر القطاعات الواعدة المساهمة في التنمية والتشغيل.

صناعات مواد البناء وحركة التشييد

تعد صناعات مواد البناء من الصناعات التحويلية النشطة في البلدان العربية، وقد أسهمت بفعالية في حركة البناء والإعمار والتشغيل في الوطن العربي، وكانت من الصناعات الإحلامية الهامة. وتتمثل هذه الصناعة بشكل رئيسي في صناعات الأسمنت والحديد والألمنيوم والزجاج والأخشاب والأحجار وكابلات الكهرباء. وقد بلغ ناتج قطاع التشييد في الدول العربية، حوالي 161.4 مليار دولار في عام 2013 بمعدل نمو بلغ حوالي 12.5 في المائة بالمقارنة مع عام 2012، وسُجلت أعلى مستويات حركة التشييد، في الإمارات حيث بلغ الناتج حوالي 36.2 مليار دولار تليها السعودية 35.9 مليار دولار، فالجزائر 22.7 مليار دولار، ثم العراق 19.5 مليار دولار، ومصر 11.9 مليار دولار، ثم قطر 9.9 مليار دولار. وتراوح ناتج قطاع التشييد بين مليار وستة مليارات دولار في كل من ليبيا والأردن واليمن ولبنان والبحرين والسودان والكويت وعمان والمغرب، في حين انخفض في باقي الدول العربية دون مليار دولار، الملحق (6/4).

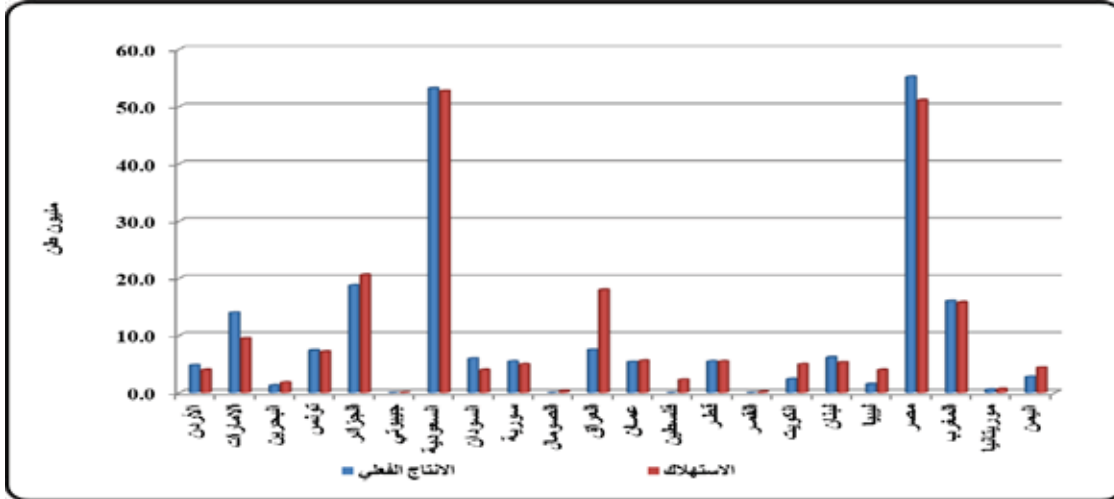
وفي هذا السياق تشير الخطط المستقبلية لمشروعات الإنشاء والتعمير في الدول العربية إلى أن الاستثمار فيها سيصل إلى حوالي 750 مليار دولار، خلال السنوات الخمس القادمة وبمتوسط إنفاق سنوي يصل إلى نحو 150 مليار دولار، وسيقود ذلك إلى زيادة الاستثمار في إنتاج مواد البناء كالأسمنت وحديد التسليح الذي يشكل حوالي 70 في المائة من إنتاج شركات الصلب في الدول العربية، كما سيرتفع الطلب على مواد البناء من الأسمنت والحديد مع تنفيذ مشروعات إنشائية ضخمة بجانب المشروعات العمرانية، كمشروعات السكك الحديدية، مترو الأنفاق، الموانئ والمطارات، والمشروعات الإنشائية المرتبطة بمشروعات النفط والغاز، والمنشآت الرياضية في عدد من الدول العربية.

الأسمنت

تتمتع المنطقة العربية بوفرة الخامات والمدخلات اللازمة لإنتاج الأسمنت. ولقد أسهم تنامي الطلب على سلعة الأسمنت في نمو الاستثمارات العامة والخاصة في صناعة الأسمنت حيث بلغ عدد الشركات العاملة في صناعة الأسمنت في الدول العربية عام 2012 حوالي 168 شركة وبطاقة تصميمية 316.3 مليون طن. وبلغ حجم الإنتاج السنوي من الأسمنت عام 2012 نحو 214 مليون طن وبمعدل نمو بلغ حوالي 7.9 في المائة. وبلغ الاستهلاك بذات العام حوالي 223 مليون طن وبعجز بلغ حوالي 9.0 ملايين طن تم تغطيتها بالاستيراد من الخارج. ومثل الإنتاج الفعلي من الأسمنت في دول الخليج العربي حوالي 81.8 مليون طن وبمعدل نمو بلغ حوالي 7.1 في المائة. وارتفع الطلب العربي على الأسمنت بنسبة 4.4 بالمائة بين عامي 2011 و2012، بما يعادل حوالي 9 مليون طن. وبلغت نسبة الاكتفاء الذاتي العربي من الأسمنت حوالي 96.0 في المائة. وتحقق هذا النمو رغم التحولات التي شهدتها المنطقة وأثر بعضها سلباً

على الإنتاج الصناعي وعلى قطاع التشييد والبناء الأمر الذي أثر بدوره على صناعة الأسمنت، حيث تراجع إنتاج الأسمنت ما بين عام 2010 و 2012 في ليبيا بنحو 80 في المائة بسبب الأوضاع السياسية غير المواتية، وتراجع في اليمن بنسبة 24.6 في المائة بسبب ارتفاع أسعار الوقود، الملحق (7/4)، والشكل (3).

الشكل (3): إنتاج واستهلاك الاسمنت في الدول العربية
2012



المصدر: الملحق (7/4).

وتعتبر القدرات الإنتاجية العربية من الأسمنت أكبر بكثير من مؤشرات الإنتاج، إذ بلغت نسبة استغلال الطاقات التصميمية حوالي 67.7 في المائة، بالرغم من أن فرص التوسع القائمة والمتاحة كبيرة سواء نتيجة وفرة المواد الأولية لصناعة الأسمنت من جهة أو بسبب وجود القدرات الاستثمارية والطلب وقوة العمل المعززة لتلك الصناعة من جهة أخرى، لسد احتياجات السوق المحلية المتنامية من الأسمنت وللتصدير أيضاً. ويمثل ارتفاع تكاليف الطاقة وعدم انتظام توفرها عائقاً أمام بعض المنتجين في الدول العربية لزيادة إنتاجها من الأسمنت وتعزيز قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية والخارجية.

صناعة الحديد والصلب

تصل التقديرات لاحتياجات خام الحديد في الوطن العربي إلى حوالي 12.4 مليار طن موزعة بين ليبيا 3.1 مليار طن والسعودية 2.6 مليار طن وموريتانيا والسودان 2.3 مليار طن لكل منهما والجزائر 1.1 مليار طن، وأقل من 1.0 مليار طن في كل من سورية ومصر والمغرب وتونس والأردن. وفي دول عربية أخرى، أظهرت المسوحات الجيولوجية مؤشرات على وجود خامات لمعادن كثيرة ولكن لأسباب فنية لم تستكمل خطوات تحديد واحتساب الكميات الاحتياطية منها.

وقد بلغت الطاقة الإنتاجية لاستخراج خام الحديد في الدول العربية في عام 2013 حوالي 23.3 مليون طن بما يشكل حوالي 1.5 في المائة من الإنتاج العالمي، وجميع الدول العربية المنتجة لخام الحديد توجهه لإنتاج الصلب محلياً عدا موريتانيا التي تصدر معظم إنتاجها من خام الحديد البالغ قرابة 14 مليون طن. وبلغ إنتاج الدول العربية عام 2013 من الصلب حوالي 19.2 مليون طن توزعت بين مصر 6.8 مليون طن والسعودية 5.4 مليون طن والإمارات 2.9 مليون طن وقطر 2.2 مليون طن، الملحق (8/4).

ويشار في هذا السياق إلى أن الدول العربية في منطقة الخليج العربي وشمال أفريقيا قد أصبحت أهم دول منطقة الشرق الأوسط في إنتاج الحديد والصلب. ومن المنتظر أن تصبح المنطقة خلال الخمس سنوات القادمة من أهم المناطق العالمية في إنتاج الحديد والصلب حيث تشهد تطورات كبيرة في طاقتها الإنتاجية من الصلب الخام معززة بالاستثمارات الضخمة التي تضخها الدول العربية في تلك الصناعة. فمن المتوقع في هذا المجال أن يصل الإنتاج العربي من الحديد والصلب عام 2015 إلى 43 مليون طن ما يعادل نسبة 1.6 في المائة من الإنتاج العالمي. وتشهد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حركة استثمارية نشطة في هذه الصناعة، فقد بلغت طاقتها الإنتاجية في عام 2013 حوالي 16.9 مليون طن، وسترثف إلى 23.8 مليون طن عام 2015، كما بلغت الطاقة الإنتاجية للصلب الخام بالدول العربية في دول شمال أفريقيا عام 2013 حوالي 16.4 مليون طن ومن المتوقع ارتفاعها إلى 19.9 مليون طن عام 2015⁽³⁾.

ورغم أهمية صناعة الحديد والصلب فإن تطورها لم يترافق بعمليات تطوير للأنشطة الصناعية المكملة كمشروعات تجميع الخرقة وإنتاج السبائك غير الحديدية، والأقطاب الجرافيتية للأفران الكهربائية، وإنتاج كلورات خام الحديد وإنتاج قطع غيار مصانع الحديد والصلب، وبخاصة في شمال أفريقيا حيث تتوفر خامات الحديد بكميات كبيرة في موريتانيا والجزائر وتونس، وتوجد فرص واسعة لإقامة مشاريع تكوير الحديد فيها. وبذلت بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مثل عُمان والبحرين جهوداً في تكوير خامات الحديد إلا أنها تغطي نسبة محدودة من حاجة تلك الدول وبالتالي لا تزال أمام الدول العربية فرص كبيرة للاستثمار في صناعة الحديد والصلب بالتعددين وعمليات إعادة تصنيع الخرقة لزيادة إنتاج الدول العربية من كل من الحديد والصلب ورفع حصة الفرد العربي من هذا المنتج، والتي لا تزال بعيدة عن مثيلاتها في الدول الصناعية والبالغة 350 كجم للفرد في السنة، فيما تبلغ حصة نصيب الفرد العربي من الصلب حوالي 113 كجم.

الألمنيوم

شهدت الفترة الأخيرة تزايد نمو الطلب العربي والعالمي على سلعة الألمنيوم، ومن المتوقع أن يصل إلى 70 مليون طن عام 2020، لذلك فقد ارتفع الإنتاج منه بنحو 4.0 في المائة في عام 2012 عما كان عليه عام 2011. وتقود الصين والهند وأمريكا الشمالية والشرق الأوسط وشمال أفريقيا حركة الطلب المتزايد. ويفضل نمو الطلب دخلت المنطقة العربية وبخاصة دول الخليج قائمة كبار منتجي الألمنيوم. واستفادت صناعة الألمنيوم العربية من النمو السريع للطلب على الألمنيوم ومن وفرة الطاقة وحداثة مصانعها والتي تنتج بكلفة تنافسية وبجودة أعلى. وقد بلغ إنتاج دول مجلس

(3) مجلة الصلب العربي، تقرير الأمين العام للاتحاد العربي للحديد والصلب، مجلة الصلب العربي، العدد 448-449 - ديسمبر 2014.

التعاون لدول الخليج العربية من الألمنيوم في عام 2013، حوالي 3.5 مليون طن. ويتوقع أن يرتفع هذا الإنتاج ليصل إلى حوالي 5 ملايين طن عام 2014، مع إنجاز بعض المشاريع الجاري تنفيذها في عدد من الدول العربية، وفي مقدمتها السعودية حيث أنشأت شركة معادن السعودية المصنع الوحيد المتكامل في الشرق الأوسط لصهر القيم من البوكسايت وتحويله إلى سبائك بطاقة إنتاجية 380 ألف طن سنوياً. كما تتواجد أيضاً مصانع الألمنيوم في كل من البحرين ومصر وعمان وقطر والإمارات. وتشهد صناعة الألمنيوم العربية تطوراً سريعاً، إذ يتوقع أن يصل حجم الإنتاج من الألمنيوم في دول مجلس التعاون إلى ما نسبته 25 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي في وقت ترتفع فيه نسبة الطلب العالمي على الألمنيوم لأغراض تجارية وصناعية متعددة. وقد دخلت شركات خليجية لإنتاج الألمنيوم كشركتي (الإمارات للألمنيوم) في الإمارات العربية المتحدة، و(ألبا) في مملكة البحرين ضمن قائمة أضخم عشرة مصدري الألمنيوم في العالم، حيث تزودان السوق العالمية بأجود المعادن التي يتم استخدامها في مجالات عدة أهمها النقل والتعبئة والتغليف والمواد الكهربائية والمستحضرات الصيدلانية والبناء⁽⁴⁾.

صناعة الأسمدة

شهدت صناعة الأسمدة في الدول العربية تطوراً كبيراً في مجال الاستخراج والتصنيع، وأصبحت تعتمد بشكل أساسي على استخدام التكنولوجيا الحديثة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، حيث بلغت الطاقات الإنتاجية العربية للأسمدة في العام 2012 حوالي 67.2 مليون طن تشكل ما نسبته 12.3 في المائة من الطاقة الإنتاجية العالمية من الأسمدة وبلغ الإنتاج الفعلي من الأسمدة في الدول العربية بذات العام نحو 51.4 مليون طن وجه منه حوالي 22.5 مليون طن للاستهلاك وحوالي 28.1 مليون طن للتصدير.

وقد توزعت الطاقات الإنتاجية العربية على أنواع الأسمدة الرئيسية بين حوالي 4.0 في المائة من الطاقات الإنتاجية العالمية في البوتاس إلى نحو 20 في المائة في فوسفات الأمونيوم. وبلغ الإنتاج العربي من أنواع الأسمدة في عام 2012 حوالي 14.4 مليون طن من الأمونيا وحوالي 16.5 مليون طن من اليوريا ونحو 1.1 مليون طن من نترات الأمونيوم و6.3 مليون طن من حامض الفوسفوريك، وحوالي 2.3 مليون طن فوسفات الأحادي الرقيق و1.7 مليون طن فوسفات الثلاثي الرقيق و1.8 مليون طن بوتاس و6.6 مليون طن فوسفات الأمونيوم ثم 644 ألف طن أسمدة مركبة، الملحق (9/4).

إضافة إلى أهمية صناعات الأسمدة في رفع الإنتاجية الزراعية لتوفير الغذاء، فإنها تعتبر من الصناعات التحويلية التصديرية التي تحقق عوائد مجزية مع تضاعف أسعار منتجاتها خلال الخمسة أعوام الأخيرة تقريباً، حيث ارتفع سعر الأمونيا من 272.3 دولار للطن عام 2009 إلى 593 دولار للطن عام 2012، وارتفع سعر الكبريت من 43.3 دولار للطن عام 2009 إلى 181 دولار للطن عام 2012 وبالمثل بقية مكونات الأسمدة كاليوريا وحامض الفوسفوريك وثنائي فوسفات الألمنيوم، لذلك تشهد عدة دول عربية تنفيذ مشروعات استثمارية جديدة في تصنيع الأسمدة، الملحق (10/4).

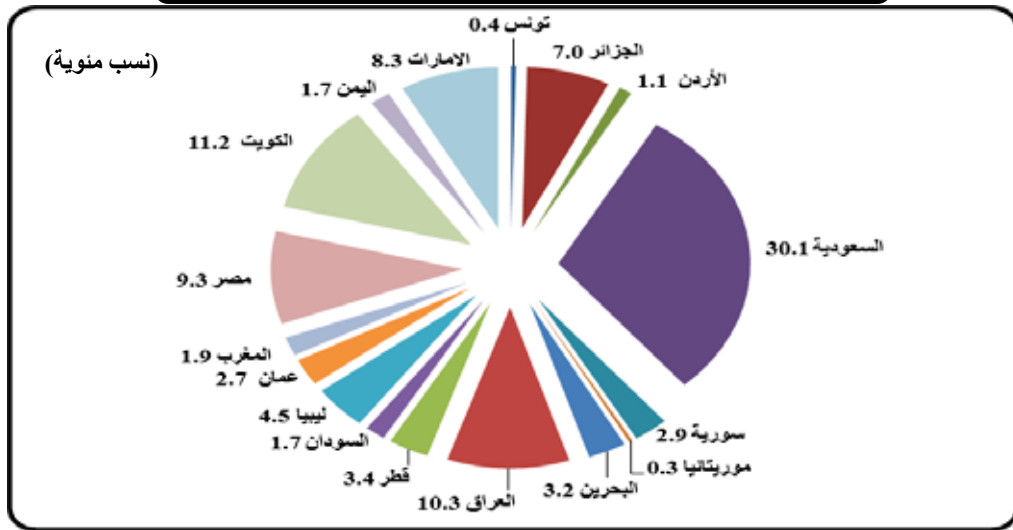
(4) MEED March – 2013.

الصناعات الهيدروكربونية

المصافي والتكرير

نمت الطاقة التكريرية للدول العربية من حوالي 7.9 مليون برميل يومياً عام 2012 إلى حوالي 8.3 مليون برميل يومياً عام 2013، ومعها ارتفعت نسبة الطاقة التكريرية العربية إلى العالمية من حوالي 8.9 في المائة عام 2012 إلى حوالي 9.5 في المائة عام 2013، من مجمل الطاقات التكريرية العالمية والبالغة 88 مليون برميل في عام 2013 فيما حافظت الدول العربية في نفس الوقت على عدد المصافي العاملة في العامين السابقين والبالغة 62 مصفاة. وتوجد المصافي في معظم الدول العربية وفي مقدمتها العراق، السعودية، مصر، ليبيا، الجزائر، الإمارات والكويت. وشكلت كمية النفط المكرر في الدول العربية يومياً في عام 2013 حوالي 36.3 في المائة من الإنتاج النفطي اليومي في الوطن العربي الذي يشهد نمواً متسارعاً في الاستهلاك المحلي من النفط حيث بلغ متوسط حصة المواطن العربي 6.4 برميل في السنة، الملحق (11/4)، والشكل (4).

الشكل (4): توزيع طاقة عمليات التكرير الابتدائي للنفط في الدول العربية 2013



المصدر: الملحق (11/4).

ونظراً لنمو الطلب المحلي والدولي على المشتقات النفطية، فإن الجهود الاستثمارية العربية في مجال تكرير النفط لم تتوقف، فالمملكة العربية السعودية تعمل على إنشاء أربع مصافي جديدة طاقة كل منها 400 ألف برميل/ يومياً لترفع طاقة التكرير الكلية في المملكة إلى حوالي 3700 ألف برميل/ يومياً بنهاية هذا المشروع. وجاري العمل في الإمارات العربية المتحدة لإنشاء مصفاة الفجيرة بطاقة إنتاجية قدرها 200 ألف برميل/ يومياً وباستثمارات تصل إلى 3 مليارات دولار، كما أن هناك مخطط لإنشاء مصفاة الرويس لتكرير النفط بطاقة 517 ألف برميل/ يومياً توجه للتصدير. كذلك أعادت دولة الكويت إحياء مشروع المصفاة الرابعة في منطقة الزور بطاقة إنتاجية تقدر بحوالي 615 ألف برميل/ يومياً. وتنفذ الجزائر أربع مصافي جديدة بطاقة إنتاجية إجمالية 400 ألف برميل/ يومياً. كما تخطط العراق لإنشاء أربع

مصافي حتى عام 2018 بطاقة إنتاجية إجمالية قدرها 740 ألف برميل في اليوم. وتعمل كل من قطر ومصر وعمان والسودان والمغرب واليمن على إنشاء مصفاة جديدة في كل بلد حتى 2018. ولم يقتصر الاستثمار العربي في تكرير النفط داخل البلدان العربية بل امتد ليشمل إنشاء مصافي تكرير للنفط في أوروبا وأمريكا ودول شرق آسيا.

الصناعات البتروكيماوية

منذ بضعة عقود انطلقت صناعة البتروكيماويات في الوطن العربي واستطاعت خلال تلك الفترة أن تنمو باضطراد وتحتل مكانة مهمة في الأسواق العالمية برغم حداثة عهدها والمنافسة القوية مع الدول المنتجة الأخرى والتغيرات المستمرة في الأسواق والأسعار. وتقود السعودية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأخرى هذه الصناعة في الدول العربية، فقد بلغ إنتاج السعودية منها في عام 2011 حوالي 78.7 مليون طن، وتسعى لتحقيق نمو قدره 32 في المائة بحلول عام 2015.

هذا وتتمتع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بوفرة الغاز الطبيعي الذي يُعد الخام الأساسي للمنتجات البتروكيماوية ووقودها الأنسب، وهذه الدول هي الأكثر قدرة على تمويل استثمارات صناعية كبيرة كهذه الصناعة ومواجهة الطلب المتنامي على المنتجات البتروكيماوية في السوقين العربي والعالمي. هذا وتشهد صادرات دول الخليج من البتروكيماويات نمواً متزايداً، حيث بلغت عام 2013 حوالي 63.4 مليون طن بقيمة بلغت حوالي 55.5 مليار دولار، بما يمثل نحو 79.0 في المائة من الإنتاج وتم تصديرها إلى 177 بلداً حول العالم. ويتوقع أن يحقق قطاع البتروكيماويات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على المدى المتوسط نمواً إيجابياً لتصل قدرته الإنتاجية إلى 134.5 مليون طن بحلول عام 2016. وبالمقابل توجد محاذير من تباطؤ محتمل في نمو هذه الصناعة نتيجة توافر مواد خام أرخص ثمناً في الولايات المتحدة، بفضل انتعاش قطاع الغاز الصخري، الذي تملك الولايات المتحدة الأمريكية منه حسب تقديراتها نحو 665 تريليون قدم مكعب، كما تقدر الاحتياطيات منه في الصين بحوالي 1115 تريليون قدم مكعب ولكنها لم تبدأ الاستثمار فيه بعد لأسباب تقنية⁽⁵⁾.

وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن السعودية ستصبح بحلول عام 2015 ثالث أكبر مصدر للمنتجات البتروكيماوية على مستوى العالم حيث ستصل حصتها السوقية إلى 10 في المائة، ويعد مستقبل منتجات البلاستيك والبتروكيماويات على المستويين المحلي والخارجي بازدهار كبير في ظل التوجه نحو التوسع في إنتاج الغاز الطبيعي والتكرير والصناعات البتروكيماوية.

ويحتاج تطوير صناعة البتروكيماويات إلى تعزيز الشراكة بين الدول العربية المنتجة وكذلك إلى بنية تحتية متطورة تؤمن النقل البري والبحري بفعالية إلى بناء سلاسل إمداد أكثر مرونة.

(5) الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيميائيات، نتائج المؤتمر السنوي السادس لسلاسل الإمداد، دبي، 2013.

وعلى صعيد الاستثمار في مجال سوائل الغاز، فقد أعلنت قطر للبترول أنها وصلت مع شركة شل بنهاية العام 2012 إلى إنتاج 140 ألف برميل في اليوم من مشروع اللؤلؤة المشترك وبلغت بذلك القدرة القصوى في تحويل الغاز إلى منتجات هيدروكربونية سائلة. وفي الجزائر، تم الإعلان عن إضافة وحدتين لتشغيل الغاز بطاقة إنتاجية تبلغ حوالي 4.5 مليون طن/ سنة للوحدة الأولى و4.7 مليون طن/ سنة من الغاز المسال في الوحدة الثانية.

الصناعات التحويلية الأخرى

تضم قائمة الصناعات التحويلية العربية الأخرى عدداً من الصناعات الأخرى التي لا تقل أهمية عن الصناعات التحويلية السابق تناولها سواء من حيث قيمها ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، أو في خلق فرص العمل وتغطية جزء كبير من الطلب المحلي على هذه السلع وكذلك في التصدير ومن أهمها الصناعات الغذائية، الدوائية، الكيماوية والنسيجية، الكهربائية والميكانيكية.

وتظهر إحصاءات النشاط الصناعي العربي الصادرة عن الاسكوا للفترة (2004 – 2010) أن الغلبة في الصناعات التحويلية في 17 دولة عربية هي للصناعات الصغيرة والمتوسطة، وتتعدى نسبتها الـ 90 في المائة، واستحوذت صناعة منتجات المعادن اللافلزية والصناعات الغذائية والمشروبات وصناعة الملابس، وصناعة الخشب والمنتجات الخشبية على المراكز الأولى في عدد المنشآت الصناعية. ففي الأردن، بلغ عدد المنشآت الصناعية العاملة في مجال منتجات المعادن المشكلة عام 2009 حوالي 4.4 ألف منشأة، فيما كان قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات الأعلى توفيراً لفرص العمل، إذ وفر نحو 35.6 ألف فرصة عمل. وفي الإمارات شكلت المنشآت الصناعية للمنتجات المعدنية والماكينات والمعادن حوالي 29 في المائة من إجمالي عدد المنشآت الصناعية التحويلية ووفرت نحو 122 ألف فرصة عمل. وفي السعودية، أمنت صناعة الأغذية والمشروبات فرص العمل لحوالي 154 ألف عامل عام 2009. وبلغ بذات العام عدد المنشآت الصناعية في مجال منتجات المعادن في سورية 21.3 منشأة تشكل نسبة 21.4 في المائة من إجمالي المنشآت الصناعية التحويلية السورية. وفي الكويت شكلت منشآت الصناعات الغذائية والمشروبات حوالي 20.3 في المائة من إجمالي المنشآت الصناعية التحويلية، في حين بلغت نسبتها في مصر حوالي 50 في المائة وفي المغرب حوالي 25.7 في المائة من إجمالي المنشآت التحويلية.

يتضح أن الغلبة في الصناعات التحويلية هي للصناعات التقليدية والاستهلاكية الموجهة للسوق المحلية في الأساس وجزء يسير منها ينتج بهدف التصدير إلى الخارج في معظم الدول العربية، وأن الحاجة ماسة إلى تطوير الصناعات التحويلية العربية برفع إنتاجيتها وتحسين جودة المنتجات لتعزيز قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية والخارجية بما يحول دون انهيار بعض الصناعات التحويلية العربية بتأثير المنافسة الخارجية كما هو الحال مع صناعات الغزل والنسيج. فمصر التي ازدهرت فيها صادرات القطن حتى أضحت ثاني دولة مصدرة للقطن في العالم في القرن الماضي تراجع مركزها إلى المركز الحادي عشر على مستوى العالم مؤخراً. ومنذ أن أنشأ أول مصنع حديث للغزل والنسيج عام 1927 في المحلة تطورت هذه الصناعة وأصبحت تضم أكثر من مليون عامل يعملون في حوالي 4 آلاف منشأة

صناعية يواجهون منافسة خارجية حادة في ظل الأسواق المفتوحة⁽⁶⁾. ولا يتوقف الأمر على مصر وحدها بل ويمس جميع الدول العربية تقريباً، لذلك لا بد من وضع إستراتيجية لدعم وتطوير صناعة الغزل والنسيج العربية، تأخذ في عين الاعتبار المعوقات التي تعترض تطوير وتحديث هذه الصناعة وفي مقدمتها المنافسة الخارجية وإغراق الأسواق العربية بالمنتجات الأجنبية.

العمالة والإنتاجية في القطاع الصناعي

يعتبر القطاع الصناعي أحد القطاعات الهامة في الاقتصاد وفي توفير فرص العمل، فقد ساهم القطاع وفق أحدث البيانات المتاحة في توفير ما نسبته 16.8 في المائة من العمالة العربية الكلية. واختلفت نسب قوة العمل في قطاع الصناعة إلى إجمالي قوة العمل في الدول العربية، حيث تراوحت بين نحو 5.4 في المائة في موريتانيا وحوالي 53.5 في المائة في قطر. وتعد إنتاجية العامل الصناعي العربي متدنية إذا ما قورنت بمتوسط إنتاجية العامل الصناعي في الدول المتقدمة أو حتى بالمتوسط العالمي لإنتاجية العامل الصناعي، إذ بلغت عام 2013 حوالي 40 في المائة من إنتاجية العامل الصناعي في الدول الصناعية و60 في المائة من متوسط إنتاجية العامل الصناعي في العالم، ويعود ذلك إلى كثافة العمالة وتدني كفاءتها وقدم التقنيات المستخدمة وضعف برامج التدريب وسوء ظروف العمل، تشابه المنتجات وضعف قدرتها التنافسية.

وتظهر الإحصاءات بلوغ نصيب العامل الصناعي العربي من القيمة المضافة في القطاع الصناعي في عام 2013 ما يعادل حوالي 66.4 ألف دولار، ويتأثر هذا المؤشر بعدد من العوامل مثل كمية الانتاج الصناعي، أسعار المنتجات الصناعية وبعدها العاملين في الصناعة، وليس بفعل ارتفاع إنتاجية العمل وإن حصل فبنسب متواضعة. وتعاني الكثير من المؤسسات العامة الصناعية من كثافة قوة العمل وتدني مستويات تأهيلها المهني ونظم إدارة العمل الذي يؤثر في متوسط إنتاجية العامل، الملحق (4/4).

التعاون الصناعي العربي وأفاق تطويره

تتمتع المنطقة العربية بمنظومة كبيرة من العوامل والمقومات غير المتاحة لغيرها من البلدان تؤهلها في ظروف العولمة لتكوين كيان عربي تكاملي. وقد احتل هذا الاهتمام منذ زمن مركز الصدارة في المبادرات والاتفاقات العربية الرسمية والمجتمعية. وقد انطلقت المساعي العربية المشتركة نحو التكامل الاقتصادي منذ منتصف القرن الماضي حتى الآن وخلال تلك الفترة وأبرمت العديد من الاتفاقيات الاقتصادية العربية وأنشئت بموجبها هيئات ومؤسسات اقتصادية عربية مشتركة عديدة ونفذت بمنهجية خطوات وإجراءات كثيرة في التعاون الصناعي والخدمي والاستثماري العربي.

(6) الاتحاد العربي للصناعات النسيجية: تقرير عن مشكلات الغزل والنسيج.

وكان التعاون الصناعي العربي منذ البداية جزءاً من كل تلك الطموحات والجهود سواء من خلال تشجيع سياسات التبادل التجاري للمنتجات الصناعية العربية المنشأ أو عبر تشجيع الاستثمار البيني الخاص والعام. وتظهر المؤشرات أن النسبة الأكبر من الاستثمارات الصناعية العربية تتركز في قطاع النفط والغاز والخدمات. ويشمل ذلك إقامة المشاريع المشتركة التي تخدم النشاط الصناعي.

وتجسدت المسارات الأخرى للتعاون الصناعي العربي في عدة أشكال، تضمنت من بينها إعداد إستراتيجية التنمية الصناعية العربية وعقد مؤتمرات دعم التنمية الصناعية الوزارية، وإنشاء الهيئات الوزارية، والمؤسسات التمويلية والتنظيمية والاستثمارية العربية، والتي لعبت دوراً إيجابياً في مجالات التنمية والاستثمار الرسمي والخاص. وشكلت التجمعات العربية الإقليمية وخاصة مجلس التعاون لدول الخليج العربي إضافة نوعية كبيرة في إطار جهود التكامل العربي. كما شمل التعاون الصناعي العربي تبادل الخبرات المعرفية والتقنية والكفاءات العلمية وقوة العمل الماهرة، وأيضاً التكامل والتداخل في الأنشطة والشركات والمؤسسات الخاصة والعامّة، كشركات التنقيب والإنتاج في مجال النفط والغاز والمعادن، وإنتاج السكر والزيوت. ومن خلال الأطر العربية الرسمية المعنية بتنسيق التعاون الصناعي كالمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين وهيئة المواصفات الخليجية ولجنة التنمية الصناعية الخليجية، تم تفعيل الجهود لدعم التعاون الصناعي العربي. كذلك أنشئت الاتحادات الصناعية العربية في مجالات صناعات الغزل والنسيج والحديد والصلب والمنتجات الغذائية وصناعة البتر وكيمياوية وغيرها.

إن التعاون الصناعي العربي مجال واسع للدفع بالتكامل الاقتصادي العربي ولتكثيف الجهود المشتركة نحو التغلب على الصعوبات التي تعيق انطلاق حركة تصنيع عربية قوية. فبالرغم من تحقيق القطاع الصناعي لمعدلات نمو تعتبر الأفضل بالمقارنة مع القطاعات الأخرى، إلا أنه لا يزال دون المستويات المأمولة بالمقارنة مع دول نامية أخرى في شرق آسيا. والمحصلة أن جهود التعاون العربي في المجال الاقتصادي بوجه عام والصناعي بوجه خاص على مستوى الدول أو بين القطاع الخاص أو عبر المؤسسات العربية المشتركة، قد تحركت وجاءت بنتائج اقتصادية واجتماعية طيبة وإن لم ترقى بعد إلى مستوى الطموح في التعاون والتكامل الذي يدمج القدرات والإمكانيات الهائلة للوطن العربي في عملية نهوض حضاري شامل. وفي هذا الاتجاه من المهم تعزيز التعاون الصناعي العربي كجزء من عملية تعاون عربي واسع عبر تبني سياسة تنمية عربية مشتركة تسرع في تنمية الاقتصاد البديل المتسم بالاستدامة.

سبل تطوير القطاع الصناعي العربي

يشكل القطاع الصناعي العربي بشقيه الاستخراجي والتحويلي قوة الدفع الرئيسية للاقتصاد العربي المعاصر في الموارد وفرص العمل والتجارة الخارجية والتنمية المحلية والتعاون التنموي والاستثماري العربي البيني واستمرار هذا الدور ضرورة لمستقبل اقتصاديات الدول العربية. فالصناعة تظل حامل لواء التحديث وتنويع الموارد وزيادة فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة وتحقيق ذلك يقتضي تضافر الجهود الوطنية والعربية المشتركة لتطوير القطاع الصناعي العربي عبر بلورة رؤية مستقبلية عربية تهدف إلى:

1. تنفيذ الاتفاقات العربية الهادفة إلى تسريع التنمية الصناعية بين البلدان العربية وتنفيذ اتفاقية حرية حركة السلع عربية المنشأ. إذ تُمكن من توسيع أسواق المنتجات الصناعية العربية، وترفع من مستوى التجارة البينية التي لا تزال متدنية قياساً بحجم التجارة الخارجية العربية.
2. اعتماد سياسات للتنمية الصناعية تقوم على المزايا النسبية الممكنة والمتاحة في الصناعة الاستخراجية والتحويلية وتحديد سبل وطرق تطبيقها بما يؤمن لها القدرة التنافسية في ظل الأسواق المفتوحة.
3. تطوير بنية أساسية مناسبة لخدمة التنمية الصناعية تساهم في توسيع العملية الصناعية وتكاملها وبما يخفض الكلف ويسهم في رفع قدرة المنتجات الصناعية التنافسية.
4. تنسيق وتكامل العلاقات بين الصناعات الاستخراجية والتحويلية، وبما يساهم في زيادة القيم المضافة والتشابكية القطاعية والاقتصادية والجغرافية.
5. التوسع في الاستثمار في العنصر البشري والتنمية البشرية ورفع كفاءة قوة العمل من خلال التوسع في التعليم التقني والتعليم العالي الهندسي والفني المتصل بالأنشطة الصناعية وتنمية الثقافة الحرفية والصناعية لاسيما المتصل منها بالأنشطة الصناعية الصغيرة والمتوسطة وتوفير فرص العمل.
6. الاستمرار في تشجيع إنشاء المشروعات العربية المشتركة كأساس للاستفادة من مجال تنوع الموارد المالية والتقنية والمواد الخام الأولية واستغلال فوائد السوق الواسع. وتشجيع القطاع الخاص على إقامة مشروعات إنتاج السلع الوسيطة والنهائية في مجال صناعة البتروكيماويات والأسمدة وتسييل الغاز وتصفية البترول، والمشاركة في المشروعات المنتجة للمواد الأولية.
7. دعم الترويج للصناعات التي تبرز أهميتها على المستوى العربي كصناعات المعادن غير الحديدية والصناعات الالكترونية، والألمنيوم والأسمدة وصناعات مواد البناء والبتروكيماويات.
8. تفويم وتدعيم مناخ الاستثمار الصناعي لكي يصبح أكثر ملائمة وقدرة على جذب المدخرات وحفز القطاع الخاص نحو المشاركة بفعالية في برامج التصنيع. ودعم النشاطات الصناعية القطرية التي تدعم التكامل الصناعي العربي.
9. تطبيق السياسات الصناعية التي تعطي الأولوية والتشجيع لبعض الصناعات التي تعرض مزايا تقنية واضحة وفرص كبيرة للنمو مثل السلع الرأسمالية والبتروكيماوية وبعض الصناعات المعدنية والغذائية، كما تشمل هذه السياسات تطوير برامج البحوث الصناعية وحماية وتطوير المواد الأولية.

10. زيادة الاستثمار والدعم في البحث العلمي – التكنولوجي ونقل وتوطين التكنولوجيا، واستيعاب التطورات العلمية التكنولوجية في النشاط الصناعي لرفع كفاءة وجودة وتنافسية المنتجات الصناعية العربية في الأسواق الداخلية والخارجية.

11. تعزيز الاستثمارات العربية المشتركة العامة والخاصة في مجالات الصناعات العربية الاستخراجية والتحويلية والعمل لتحسين كفاءة وجودة المنتجات الصناعية ورفع قدرتها التنافسية التصديرية البينية ومع الخارج وتوسيع الأنشطة الترويجية للمنتجات الصناعية العربية، وتعزيز دور القطاع الخاص التنموي.

12. تنسيق الضوابط القانونية والإدارية والضريبية والاستثمارية والمواصفات والمقاييس الصناعية، بما يسهل حركة انسياب السلع والخدمات بين الدول العربية.

إن دعم مسارات التعاون الصناعي العربي، وتنفيذها على أرض الواقع العربي، يتطلب جهوداً كبيرة ولهذا فإن وضع برنامج عمل يأخذ بعين الاعتبار المعوقات والحواجز أمام التكامل والتجارة الصناعية، ومعالجة المناخ المؤسسي، وتهيئة البيئة المواتية لزيادة مساهمة القطاع الخاص في الصناعة يمثل الخطوة الرئيسية لبدء التغلب على معوقات التعاون الصناعي وجني ثمار التعاون والتنسيق العربي المنشود.

توطين التقانة في الوطن العربي

يمثل توطين الصناعات عالية التقنية كثيفة المعرفة واسعة الطلب وعالية العائد مدخلاً لبناء اقتصاد عربي جديد مبني على المعرفة والمعلوماتية ويستوعب مخرجات ونتائج الثورة العلمية التكنولوجية في ميادين المعلوماتية والهندسة الوراثية وتخليق المواد ومنظومة الخدمات المعتمدة على التكنولوجيا ومنتجات العلوم الحديثة، وهناك اهتمامات عربية قائمة على المستويات القطرية والعربية وإن تفاوتت من بلد لآخر، وحيث أن مخرجات ومنتجات التقدم العلمي التكنولوجي متسارعة وعالية الكثافة المعرفية والاستثمارية فإن الإفادة منها أولاً والمساهمة الإيجابية فيها لاحقاً تقتضي أن تكون محل تعاون عربي مكثف.

وتعمل معظم الدول العربية بدرجات متفاوتة على نقل التكنولوجيا الحديثة واستخدامها، إلا أن ما وطن منها لا يزال متواضعاً فقد تم إدخال أحدث التقنيات في الصناعات البتروكيميائية وفي سلسلة من الصناعات الغذائية والدوائية وغيرها، لكن التقنيات الأعلى تطوراً وإنتاجية لا تزال شبه معدومة في معظم الصناعات الأخرى والتقنيات المنقولة هي لصناعات بسيطة غالباً وأقل تعقيداً. ومع أن عملية توطين التكنولوجيا عملية طويلة ومعقدة إلا أنها ليست مستحيلة إذا ما تم التركيز على الاستثمارات الصناعية في مجال البحث العلمي والتعليم التقني المتطور على المستويين القطري والتكاملي.

تنافسية الصناعات التحويلية العربية

نظراً لصعوبة قياس تنافسية الصناعة التحويلية، يتم عادة استخدام مجموعة من المؤشرات من أجل معرفة الاتجاه العام لتنافسيته. وتعتبر الإنتاجية والتكلفة والحجم والحصة من السوق العالمية من أهم المعايير المستخدمة في قياس تنافسية الصناعة التحويلية. من هذا المنطلق، ونظراً لندرة البيانات الخاصة بالدول العربية، سيتم فيما يلي التطرق إلى مدى تنافسية صادرات الصناعة التحويلية للدول العربية من خلال النظر في حجم هذه الصناعة وصادراتها، وفي أداء بعض منتجاتها في السوق العالمية.

توزيع القيمة المضافة للصناعة التحويلية في العالم: يلاحظ من توزيع القيمة المضافة للصناعة التحويلية عبر العالم أن نسبة مساهمة مجموع الدول الصناعية تراجعت قليلاً خلال السنوات الخمس الماضية، إذ انخفضت من حوالي 67.1 في المائة عام 2009 إلى حوالي 64.5 في المائة عام 2013. فقد انخفضت نسبة مساهمة دول أمريكا الشمالية من حوالي 21.5 في المائة عام 2009 إلى حوالي 20.6 في المائة عام 2013. كما انخفضت نسبة مساهمة دول أوروبا من حوالي 26.8 في المائة إلى حوالي 24.5 في المائة، بينما ارتفعت نسبة مساهمة دول شرق آسيا من حوالي 16.5 في المائة إلى حوالي 17.7 في المائة، خلال تلك الفترة. وكذلك، ارتفعت نسبة مساهمة مجموع الدول النامية من حوالي 32.9 في المائة عام 2009 إلى حوالي 35.5 في المائة عام 2013. وقد شهدت تلك النسبة ارتفاعاً لدول آسيا والمحيط الهادئ، وأهمها الصين، من حوالي 21.9 في المائة عام 2009 إلى حوالي 24.7 في المائة عام 2013، مع استقرار نسبي لدول أمريكا اللاتينية وأفريقيا خلال الفترة ذاتها، الجدول (2).

الجدول رقم (2)
التوزيع العالمي للقيمة المضافة للصناعة التحويلية
(2009 – 2013)

(نسب مئوية)

السنة	الدول الصناعية					الدول النامية				
	أمريكا الشمالية	أوروبا	شرق آسيا	دول أخرى	المجموع	آسيا والمحيط الهادئ	أمريكا اللاتينية	أفريقيا	دول أخرى	المجموع
2009	21.5	26.8	16.5	2.3	67.1	21.9	6.0	1.6	3.4	32.9
2010	21.0	26.4	17.9	2.1	67.4	21.8	5.9	1.5	3.4	32.6
*2011	20.7	26.5	17.2	2.1	66.5	22.6	5.9	1.5	3.5	33.5
**2012	20.9	25.4	17.3	2.1	65.7	23.6	5.8	1.5	3.4	34.3
**2013	20.6	24.5	17.7	1.7	64.5	24.7	5.8	1.5	3.5	35.5

** تقديرات.

* بيانات أولية.

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الصناعية 2014.

مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي: بلغ متوسط نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي، خلال عام 2011، حوالي 13.9 في المائة بالنسبة لمجموعة الدول الصناعية، وحوالي 15.7 في المائة بالنسبة لمجموعة الدول الصناعية الناشئة، وحوالي 30.4 في المائة بالنسبة للصين،

وحوالي 11.4 في المائة بالنسبة لمجموعة الدول النامية الأخرى بما فيها الدول العربية، بينما لم يشكل إلا حوالي 9.3 في المائة بالنسبة لمجموعة الدول العربية خلال الفترة ذاتها. وقد شهدت تلك النسبة تحسناً خلال الفترة (2009-2011) بالنسبة لمجموعة الدول الصناعية في عام 2010 مقارنة بعام 2009، قبل أن تتراجع قليلاً في عام 2011، بينما تراجعت خلال عامي 2010 و2011 عن مستواها في عام 2009 بالنسبة لكل من الدول الصناعية الناشئة والصين. وقد استقرت تلك النسبة بين عامي 2009 و2010 بالنسبة للدول النامية الأخرى قبل أن تتراجع قليلاً في عام 2011، بينما تراجعت بشكل طفيف بين عامي 2009 و2010 بالنسبة للدول العربية فيما واصلت التراجع في عام 2011، الجدول (3).

الجدول رقم (3)
مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لمجموعات من الدول
(2011 – 2009)

السنة	الدول الصناعية				مجموعة الدول الصناعية	شرق آسيا	الاتحاد الأوروبي	أمريكا الشمالية	الدول العربية	الدول النامية الأخرى	الصين	الدول الصناعية الناشئة
	الولايات المتحدة	الاتحاد الأوروبي	أمريكا الشمالية	الدول الصناعية								
2009	11.4	13.3	18.6	13.4	16.0	32.3	11.5	9.8				
2010	11.6	13.8	20.5	14.0	15.8	29.5	11.5	9.6				
*2011	11.8	14.0	19.5	13.9	15.7	30.4	11.4	9.3				

* بيانات أولية.

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الصناعية 2014.

صادرات الصناعة التحويلية: بلغت صادرات الصناعة التحويلية لثلاث عشرة دولة عربية حوالي 106.9 مليار دولار وشكلت حوالي 8.0 في المائة من إجمالي صادرات تلك الدول في عام 2012. وتأتي السعودية في المرتبة الأولى من حيث قيمة تلك الصادرات إذ بلغت صادراتها حوالي 38.6 مليار دولار، أي ما يعادل حوالي 36.1 في المائة من إجمالي صادرات الصناعة التحويلية للمجموعة، تليها المغرب بحوالي 14.0 مليار دولار ثم مصر بحوالي 13.2 مليار دولار. أما من حيث أهمية صادرات الصناعة التحويلية في إجمالي صادرات الدول المشمولة في المجموعة، فتصدر تونس المجموعة، إذ شكلت تلك الصادرات حوالي 73.0 في المائة من إجمالي صادراتها، تليها الأردن بحوالي 70.0 في المائة ثم المغرب بحوالي 66.0 في المائة، الملحق (12/4).

وشكلت صادرات الصناعة التحويلية في العالم حوالي 64.1 في المائة من إجمالي صادرات العالم في عام 2012، حيث بلغت نسبتها حوالي 78.3 في المائة بالنسبة لمنطقة آسيا و74.1 في المائة لأوروبا و66.7 في المائة لأمريكا الشمالية، بينما لم تبلغ إلا حوالي 19.7 في المائة بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط و16.4 في المائة لأفريقيا، خلال ذلك العام. ويلاحظ أن معدل نمو صادرات الصناعة التحويلية قد تراجع بشكل كبير في مختلف مناطق العالم في عام 2012، وذلك بعد الارتفاع الذي شهده في عام 2011، نتيجة التحسن الملحوظ في الأوضاع الاقتصادية العالمية. وقد تراوح معدل تغير نسبة صادرات الصناعات التحويلية إلى إجمالي الصادرات بين انكماش بنسبة 5 في المائة في أوروبا ونمو بنسبة 6 في المائة في أمريكا الشمالية، الجدول رقم (4).

الجدول رقم (4)
صادرات الصناعة التحويلية لمجموعات من الدول

(نسب مئوية)						
الشرق الأوسط	آسيا	أفريقيا	أوروبا	أمريكا الشمالية	العالم	
19.7	78.3	16.4	74.1	66.7	64.1	النسبة من إجمالي الصادرات (2012)
14	10	7	4	5	7	معدل التغير (2012-2005)
28	15	13	16	11	15	معدل التغير (2011)
2	3	2-	5-	6	0	معدل التغير (2012)

المصدر: منظمة التجارة العالمية، إحصاءات التجارة الدولية 2013.

تنافسية منتجات الصناعة التحويلية للدول العربية: استناداً إلى البيانات المتوفرة حول تجارة بعض منتجات الصناعة التحويلية للدول العربية للفترة (2011 – 2012)، يمكن استقراء مدى تنافسية تلك المنتجات باستخدام مؤشر نسبة صافي تجارة الدولة في منتج معين إلى إجمالي تجارة الدولة في هذا المنتج. وإذا كان المؤشر موجب، وهذا يشير إلى أن الدولة المعنية تتميز بتنافسية في ذلك المنتج. ويتبين من المؤشرات أن ثلاثة عشرة دولة عربية تتميز بتنافسية في منتجات صناعية تشمل الكيماويات، والمنتجات البلاستيكية، والأسمدة، والمنتجات الجلدية والملابس، والمنتجات من الحديد والمنتجات الإسمنتية، ومنتجات الألمنيوم، والأجهزة الإلكترونية، الملحق (13/4).

إضافة إلى المؤشر المذكور أعلاه، يمكن استخدام مؤشر الميزة النسبية، المعروف بمؤشر Blassa Index، للوقوف على مدى تنافسية منتجات الصناعة التحويلية للدول العربية. ويعادل المؤشر قسمة صادرات البلد من منتج معين إلى إجمالي صادرات البلد، على صادرات العالم من ذلك المنتج إلى إجمالي صادرات العالم. وعندما يكون المؤشر أعلى من 1، فيدل ذلك على أن الدولة تتمتع بميزة نسبية في صادرات ذلك المنتج. وتشير بيانات عام 2012، أن لبعض الدول العربية ميزة نسبية في عدد من المنتجات الصناعية، وهي الأسمدة في الأردن والمغرب ومصر وتونس، والمنسوجات والملابس الجاهزة في تونس والأردن والمغرب، والكيماويات غير العضوية في المغرب والأردن وتونس، والملح والكبريت في الأردن وسورية والمغرب، وصناعة الأسماك في موريتانيا والمغرب واليمن، والألمنيوم في البحرين وسورية، ومنتجات الحديد الخام في موريتانيا والبحرين، والجلود في جيبوتي وسورية، الجدول (5).

الجدول رقم (5)
مؤشر التخصيص الدولي لمنتجات الصناعة التحويلية للدول العربية (2012)

الدولة وقيمة المؤشر	المنتج
الأردن: 46.5، المغرب: 28.2، مصر: 10.9، تونس: 7.0	الأسمدة
تونس: 14.2، الأردن: 12.6، المغرب: 10.3	المنسوجات والملابس الجاهزة
المغرب: 12.0، الأردن: 9.2، تونس: 4.9	الكيماويات غير العضوية
الأردن: 76.9، سورية: 50.8، المغرب: 28.0	الملح والكبريت
موريتانيا: 40.4، المغرب: 12.6، اليمن: 2.3	صناعة الأسماك
البحرين: 19.9، سورية: 3.7	الألمنيوم
موريتانيا: 56.0، البحرين: 4.5	منتجات الحديد الخام
جيبوتي: 28.6، سورية: 8.1	الجلود

المصدر: International Trade Center, UNCTAD/WTO.

ونظراً للطبيعة الديناميكية للتنافسية، تجدر الإشارة إلى أن قيمة مؤشر بلاسا شهدت تغيرات ملحوظة بين عامي 2011 و2012، بالنسبة لمنتجات عدد من الدول العربية. فبالاطلاع على قيم ذلك المؤشر الواردة في المصدر المذكور سابقاً، يلاحظ الانخفاض الكبير لقيمة المؤشر بالنسبة لمنتجات الحديد الخام في البحرين من 26.4 في عام 2011 إلى 4.5 في عام 2012. وبالنسبة لصناعة الأسماك في اليمن من 6.3 إلى 2.3 خلال الفترة ذاتها. ويشير ذلك إلى تراجع درجة التنافسية في منتجات الحديد الخام في البحرين وفي صناعة الأسماك في اليمن. ومن جهة أخرى، حدث تحسن مهم في درجة تنافسية منتجات بعض الدول العربية خلال تلك الفترة. فاستناداً إلى المصدر ذاته، ارتفعت قيمة المؤشر بالنسبة لمنتجات الحديد الخام في موريتانيا من 5.2 في عام 2011 إلى 56.0 في عام 2012، وبالنسبة للملح والكبريت في الأردن من 35.2 إلى 76.9 خلال الفترة ذاتها.